المناضلة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 10 مارس 2025

تقرأ/ون في هذا الملف

حركة نسائية مدمَجة ومدجَّنة...
أي أفق لنضال النساء التحرري؟

• بيان تيار المناضل-ة، 8 مارس 2025: هدفنا تنظيم مقاومات النساء بوجه تعدد أوجه اضطهادهن

• المناضل حميد مجدي، عضو المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة باسم الحزب الاشتراكي الموحد، في حوار مع جريدة المناضل(ة)

• مقابلة مع الصديق محمد، من مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل

• تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع الزهرة سمري)

• قافلة التضامن مع عمال موبيليس بوجدة: الشعب يريد إسقاط موبيليس

مقابلة مع الصديق محمد ، من مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل

جزء أول.

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد ألبير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل-ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة، ونحن على أبواب الذكرى 70 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، بنص مقابلة تعود إلى العام 2009 مع الصديق محمد أحد مؤسسيه، يتناول فيها ظروف هذا التأسيس، وبعضا من مجرياته. ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

مقابلة مع الصديق محمد، من مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل

كيف ظهرت فكرة تأسيس أول مركزية نقابية مغربية في سنوات فترة الحماية الأخيرة؟

سأعود بك إلى الوراء قليلا في سنتي 1954 و1955، كان الشعب المغربي منهمكا في معركته التحررية بقيادة المقاومة وجيش التحرير، في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية تدار من دار إبراهيم الروداني، كما هو معروف لدى العام والخاص. ولما بلغ إلى علم الإخوان قادة المقاومة وجيش التحرير أن الأوساط الاستعمارية تفكر في إعادة السلطان الشرعي محمد الخامس إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين، قررت قيادة المقاومة (إبراهيم الروداني) تأسيس منظمة نقابية مغربية تابعة لحركة التحرير تختص بالنضال العمالي، وهو ما سماه إبراهيم الروداني فتح جبهة ثانية لتحرير البلاد من الاستعمار والتعجيل بعودة السلطان المنفي محمد الخامس إلى عرشه. ولتوضيح الأمر أكثر، فقد كان الهدف من تأسيس هذه المنظمة النقابية هو تخفيف الضغط الاستعماري على حركة المقاومة، بما في ذلك القوة البوليسية التي استعملتها السلطات الفرنسية.

استوقفنا في جوابكم ما أشرتم إليه من دور إبراهيم الروداني في العمل النقابي خلال الفترة التي سبقت المؤتمر التأسيسي، فهل من بعض التوضيحات؟

ما يؤكد ما أقوله هو أن المقاومة قررت في دار إبراهيم الروداني يوم 20 غشت 1954، شن إضراب عام لمدة أسبوع كامل، وذلك بمناسبة الذكرى الأولى لنفي السلطان الشرعي. وكانت مشاركة الطبقة العاملة المغربية فعالة في هذه المحطة، سعيا منها إلى التعبير عن سخطها واحتجاجها على قرار النفي الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية. وأذكر هنا على وجه الخصوص مشاركة الموظفين المغاربة العاملين بأقسام الحالة المدنية في مقاطعات درب بوشنتوف والبلدية ودرب الكارلوطي وكريان سنطرال بالدار البيضاء، تلك المشاركة التي انتهت بطرد المضربين من وظائفهم. كما يمكن أن نسجل الدور الذي قام به إبراهيم الروداني في دعم النقابيين موجة الاعتقالات بعد حوادث فرحات حشاد سنة 1952 ومن المعروف لدى الجميع أنه صرف من ماله الخاص، الشيء الكبير من أجل تموين المعتقلين النقابيين وإسعاف أسرهم.

هل يمكن لكم أن تذكروا أسماء بعض المقاومين الذين نشطوا في حركة الاتصال بالنقابيين الذين أطلق سراحهم؟

كان إبراهيم الروداني يشرف على كافة الاتصالات، ويساعده في ذلك العايدي والتهامي والناصري وعبد ربه ولحسن بن عبد الواحد الشياظمي المعلم وإبراهيم بوالزيت وخالي وعبد الله بوتران وعلي الورزازي، إضافة إلى علال بو القرود وآخرين لم أتمكن من استذكار أسمائهم.

هل يمكن لكم أن تستذكروا أسماء بعض النقابيين الذين تم الاتصال بهم في هذا الإطار بعد إطلاق سراحهم؟

من بين هؤلاء الإخوان الطيب بن بوعزة والمحجوب بن الصديق وعبد القادر أوآب ومحمد التباري وصالح المسكيني والمعطي الشرقاوي وإسماعيل صدقي وبلعيد أبو العياد ومصطفى لعدو، وهم من مدينة الدار البيضاء، والأخ الشوفاني من الرباط والأخ عمر الجديدي من سلا والأخ الحسن ماهر المعروف ب» ولد العزوزية « من خريبكة والإخوان امحمد البركة وإبراهيم الحلاوي واسعيد البوشتاوي من أسفي والأخ عبد الله خيزيوة من القنيطرة وغيرهم كثير، غابت عني أسماؤهم الآن فأرجو المعذرة.

وما هو موضوع هذه الاتصالات بالضبط؟

أخبر هؤلاء النقابيون بأن حركة المقاومة تفكر بجد في تنظيم مؤتمر التأسيس منظمة نقابية مغربية خالصة تساند الكفاح المسلح وتدافع عن مصالح الطبقة الكادحة في الوقت نفسه.

ألم تتمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من اكتشاف هذه الاتصالات على الرغم من شبكة الجواسيس والمخبرين التي كانت تجندها في الأحياء الفقيرة على الخصوص؟

تمت هذه الاتصالات في سرية تامة، والدليل على ما أقوله هو أن تحضير المؤتمر قبل 20 مارس 1955 وعقده في درب بوشنتوف قد تما دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية من اكتشاف الامر، إلا بعد ما تسربت أخباره إلى وسائل الإعلام. وأؤكد لكم أن قادة المقاومة وجيش التحرير كانون حريصين كل الحرص على أن يتحقق مشروع النقابة الجديدة في كامل السرية. وفي هذا الإطار يمكن أن أشير إلى أنهم تقاسموا المهام أثناء المؤتمر، حتى لا تكتشف عيون السلطة الاستعمارية الأمر، حيث نسقوا في ما بينهم عملية نقل المؤتمرين القادمين من خارج الدار البيضاء من معمل جافيل الذي كان في ملكية إبراهيم الروداني في زنقة المواستير إلى الدار التي اكتراها خصيصا لهذه الغاية، ونسقوا عملية إعادتهم إلى المدن التي قدموا منها بعد انتهاء أشغال المؤتمر. وبالمناسبة فالدار التي انعقد فيها المؤتمر تقع في إحدى أزقة درب بوشنتوف غير بعيد عن شارع السويس (شارع الفداء حاليا).

يتبع

افتتاحية جريدة المناضل-ة

حركة نسائية مدمَجة ومدجَّنة... أي أفق لنضال النساء التحرري؟

تشهد المسألة النسائية بالمغرب اجتياحا واسعا من الدولة في جميع الاتجاهات، من «تمكين» النساء اقتصاديا، وخطة مساواة، ومحاربة تعنيف النساء، ومشاركة المرأة السياسية، و«إصلاح» قانون الأسرة»... إلخ.

تستند الدولة في هجومها على الجبهة النسائية إلى نسيج عريض من جمعيات «المجتمع المدني» المؤنَّث، يُشكل امتدادا يحظى بالدعم لتيسير تنفيذ الخطط الرسمية؛ وفضلا عن ذلك على هيئات نسائية أكثر تسيُّسا، متحدرةٍ تاريخيا من اليسار، بمعناه الأوسع.

كانت نشأةُ هذه الهيئات بمبادرة من مناضلات أحزاب اليسار، استقلت تنظيميا عن الأجهزة الحزبية، لكن منظورها السياسي ظل إصلاحيا «ديمقراطيا». وقد تبعت تلك الهيئات ذلك اليسار في انحداره يميناً، بتخلي مكوناته المنتسبة إلى الاشتراكية عن هذا المنظور مع الانزياح العام لنظيره عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وعودة الرأسمالية اليه وإلى مجمل معسكره وإلى الصين.

وأسهمت خاصية أخرى للوضع السياسي المحلي في دفع تلك الهيئات إلى الاقتراب أكثر فأكثر من الدولة، وصولا إلى حالتها الراهنة، حالة الدوران في فلكها. تمثلت تلك الخاصية في التسوناي الإسلاموي المتصاعد بقوة، لا سيما منذ مطلع سنوات 1990. إذ بدا لتلك القوى النسائية، ذات المنشأ اليساري، أن الملكية تشكل بواسطة إمارة المؤمنين سدا أمام المد الرجعي الديني الذي يقاوم بشراسة أي إصلاح لواقع اضطهاد النساء.

وقد فعل النظام ذاته ما بوسعه لاستعمال الفزاعة الإسلاموية لجر تلك القوى النسائية «اليسارية»، بمشاركة الفقهاء الرسميين ووزير الشأن الديني في التصدي للمطالب النسائية. مثال ذلك مجريات ما سمي كذبا «خطة إدماج المرأة في التنمية» التي تضمنت قسما مهما من المطالب النسائية ذات الصبغة القانونية، ضمن منظور البنك العالمي المسمى «تمكين النساء»، أي دمجهن النيوليبرالي لخدمة الرأسمالية التابعة.

تعمق من جراء هذا الانزلاق تحولُ القوى النسائية «اليسارية» نحو أنشطة تمويل «المجتمع المدني»، بدعم من منظمات غير حكومية عالمية رأسمالية التوجه، أنشطة يغلب فيها طابع تضميد الجراح الناجمة عن الرأسمالية البطريركية، وانعدام أي أفق استراتيجي. فصار معظمها يقوم بأدوار مكملة للدولة.

ويتضح هول هذا السقوط الحر، بأجلى صوره، في حالة اليسار الذي كان ينهل (بانتقائية) من الماركسية، وكان مبادرا إلى إصدار جريدة 8 مارس في مطلع سنوات 1980. فما انتهى إليه هذا التيار تفصله مسافة ضوئية عن الخط الفكري لانطلاق تلك الجريدة (الطرح الاشتراكي للمسألة النسائية، كلارا زيتكن والكسندرا كولونتاي، نقد النسوية البرجوازية...).

بات معظم الحركة النسائية «التقدمية» مدجنا وبلا منظور تحرري، مجرد «قوة اقتراحية» مقتصرة على مواكبة إجراءات الدولة بالنقد والترافع في المؤسسات من أجل «التجويد»، ولا حاجة الى الشارع إلا للضغط المحسوب في مناسبات نادرة.

إن ما آلت إليه الحركة النسائية ذات المنشأ اليساري جزء من الحصيلة التاريخية لقوى النضال العمالي والشعبي التي أنهت دورة، ولم تبدأ أخرى جديدة. أزمة أدوات النضال شاملة، ومأزق الإصلاحية البرجوازية، تجلى أيضا في ساحة النضال النسائي، فوهم الظفر التدريجي بحقوق النساء في ظل النظام القائم ناتج عن الفصل بين النضال من أجل الحقوق الديمقراطية والنضال ضد النظام الاقتصادي-الاجتماعي. وليس عيب هذا المنطق الإصلاحي في عقمه فحسب، بل في أنه يضفي شرعية على النظام القائم، أي على البنية الرأسمالية التي تديم الميز الجنسي وتستفيد منه.

كل بناء جديد لأدوات النضال العمالي والشعبي، منها النسائية، لن تقوم له قائمة إلا بقوى فئية متحررة من هزائم الماضي، مسلَّحة بدروس التجارب المحلية والعالمية وخبرتها. هذه التي تعزز مكونها النسوي بموجة انبعاث عالمية في قَطْعٍ مع عقود من هيمنة النسوية الليبرالية. لن يتحقق تحرر النساء إلا تحت راية نسوية ال 99 % (*) المناهضة للرأسمالية: نسوية اشتراكية بيئية.

(*) للتفصيل : انظر بموقع المناضل-ة كتيب: «نسوانية لأجل الـ 99 % - بيان»

كل بناء جديد لأدوات النضال العمالي والشعبي، منها النسائية، لن تقوم له قائمة إلا بقوى فئية متحررة من هزائم الماضي، مسلَّحة بدروس التجارب المحلية والعالمية وخبرتها. هذه التي تعزز أيضا في ساحة النضال النسائي، تجلي مكونها النسوي بموجة انبعاث عالمية في قطع مع عقود من هيمنة النسوية الليبرالية. لن يتحقق تحرر النساء إلا تحت راية نسوية ال 99 % (*) المناهضة للرأسمالية: نسوية اشتراكية بيئية.

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع الزهرة سمري)

حلَّت ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوارات مع مناضلي ومناضلات التنسيقية طيلة الشهر السابق. في هذا العدد ننشر حوارا مع المناضلة الزهرة سمري عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد.

1* هل لك أن تحدثينا عن تجربتك داخل التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد؟

بخصوص تجربتي بالتنسيقية يمكن القول بأنها بالدرجة الأولى نتاجٌ لواقعي الاجتماعي كغيري من أبناء الشعب الذين ولجوا مهنة التعليم، ليصطدموا بإجهاز آخر على مكتسباتهم عبر تبني الدولة لسياسة التعاقد بقطاع التعليم لتدق به آخر مسمار في نعش الوظيفة والمدرسة العموميتين وفية بذلك لإملاءات صندوق النقد الدولي.

فما كان لي إلا الإنخراط في صفوف التنسيقية الوطنية للأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد إيمانا مني بضرورة العمل المنظم وأن لا مُعبر حقيقي عن مطامح هذه الفئة سوى هذا الإطار.

إطار خضت من داخله أشكالا نضاليا كأستاذة متدربة من داخل المركز الجهوي لمهن للتربية والتكوين بطنجة وكأستاذة منخرطة في تجسيد الخطوات النضالية، ومساهمة في التعبئة والنقاش. فضلا عن المهام التنظيمية التي اضطلعت بها كعضو في المكتب الجهوي لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة ومنسقة إقليمية لمديرية طنجة- أصيلة. وطبعا هذه الصفة التنظيمية استوجبت حضوري للمجالس الوطنية ومواكبة كافة المهام من داخل الهياكل.

2* سبق وتعرضت للاعتقال؟ ما سياق ذلك؟ وكيف كانت مِحنة الاعتقال تلك؟

سياق الإعتقال كان في إطار خطوة نضالية تتعلق بإنزال وطني بالرباط يومي 02 و03 مارس من سنة 2023 تلبية لنداء إطارنا العتيد التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد واستمرارا في معركة هذه الفئة التي بدأت منذ 2018.

أما بالنسبة لتجربة الإعتقال فقد ابتدأت بالهجوم على الشكل النضالي السلمي أمام مقر الوزارة الوصية على القطاع وتَلته حملة من المطاردات والإعتقالات الشرسة التي شُنت يومها في صفوف العشرات من الأساتذة والأستاذات، ثم إخلاء سبيل البعض والإحتفاظ بعشرة منا، ليطول اعتقالنا ليومين، جرى التعمد خلالها تأخير إمدادنا بالطعام وحرماننا من الحصول على الرعاية الطبية (نظرا للطريقة التي جرى بها اعتقالنا)، إضافة إلى زجنا مع معتقلي الحق العام... لتتم متابعتنا بملفات جاهزة ومطبوخة سلفا، ونُقدَّم بعدها أمام المحكمة بتهم جنائية ملفقة، توالت بعدها أشواط ماراطونية لمحاكمات صورية استمرت لما يزيد عن السنتين، ليصدر في حق كل واحد منا حكما بسنة موقوفة التنفيذ.

إعتقال الأكيد أن الهدف منه هو إقبار المعركة والمزيد من التضييق على المفروض عليهم التعاقد.

3* تشكل الإناث أغلبية ثقيلة القطاع. هناك رأي شائع يقول بأن الدولة قامت بتأنيث القطاع لأن النساء مِطواعات. ما رأيك في ذلك في ضوء تجربتك النضالية داخل قطاع التعليم؟

صحيح أن نسبة العاملين بالقطاع من إناث تفوق نسبة الذكور، حسب المعطيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية.

وفي رأيي، هذا مرتبط بتطور البنية الديمغرافية للمجتمع المغربي. فحسب آخر إحصائيات تفوق نسبة الإناث نسبة الذكور، فماذا إذا قمنا بإحصاء نسبة الحاصلين على الشواهد إناثا وذكورا؟ والذين يتقدمون لإجتياز المباراة إناثا وذكورا؟ فهل ستستقيم مقارنتنا؟

أما تناول هذا الطرح خارج سياقاته المتعددة فهو يهدف إلى تحوير البوصلة عن نقاش أهم وهو قرار تسقيف السن وحرمان العديد من حاملي الشواهد رجالا ونساء على حد سواء من حقهم في الشغل.

وهوكذلك محاولة للضرب في نضالية الأستاذات، فتجربة المفروض عليهم التعاقد خير دليل على ذلك، حيث انخرطت الأستاذات في المعركة منذ بدايتها بكل كفاحية و مبدئية سواء من حيث تحمل المسؤولية التنظيمية أو من خلال تجسيد الخطوات النضالية. كما أنهن أدين ضريبة المعركة (اقتطاعات، اعتقالات، محاكمات، توقيفات، قمع،...). ورغم تضحياتهن الجسام إلا أنهن واصلن النضال ولا أحد يستطيع إنكار ذلك.

4* هل في الملفات المطلبية للتنسيقية مطالب تخص الأستاذات كنساء؟ إذا كان الجواب «لا» فلماذا؟

الملفات المطلبية للتنسيقية هي ملفات مشتركة بين نساء ورجال التعليم، تحت ملف مطلبي عام يرتبط جوهريا بالمطلب الذي تأسس عليه هذا الإطار وهو إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية و الحفاظ على مكتسبات الشغيلة التعليمية التي حصنتها بتضحيات جسام.

5* بعد سبع سنوات من النضال، كيف تقيمين وضع التنسيقية الوطنية اليوم؟ وهل لا يزال لها مستقبل بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

الحركة النضالية عموما دائما تتأرجح بين المد والجزر. وقطاع التعليم بصفته حقلا للصراع تعتمله كذلك ذات الميكانيزمات، فواقع الحال يظهر أن نضالات الأساتذة بهذا القطاع تشهد ركودا بعد حراك السنة الماضية، بعد أن حققت بعض المكتسبات بفضل نضالها إلا أن أخرى ظلت عالقة وعلى رأسها مطالب المفروض عليهم التعاقد، وبالتالي فالتناقض والصراع لا يزالان قائمين.

ومن داخل هذا المشهد على اعتبار أن التنسيقية هي المُعبر عن مطامح فئة المفروض عليهم التعاقد وجب عليها القيام بتقييمات فعلية إلى جانب باقي فسيفساء التنظيمات والإطارات المناضلة داخل القطاع، وأكيد يستلزمها إعادة بناء معركتها بشكل أقوى ليواصل المفروض عليهم التعاقد المطالبة بحقهم العادل في الإدماج إلى جانب مواجهة باقي الهجومات التي تستهدف المدرسة والوظيفة العموميتين وعلى رأسها النظام الأساسي الجديد وكذلك قانون تجريم الإضراب، التي تستهدف المدرسة والوظيفة.

كل هذا يجعل الرهان على تقوية التنسيقية ممكنا وقابلا للتحقق بشكل فعلي فقط يستلزم التفاف المفروض عليهم التعاقد حول إطارهم بدل البحث عن بدائل عبرت عن خذلانها لروح المعارك بشكل دائم، خصوصا وأن الديمقراطية الممكن ممارستها في تدبير المعركة داخل تنظيم المفروض عليهم التعاقد يجعله اطارا مناضلا يراهَن عليه وله من التضحيات ما لا ينكره إلا جاحد أو حاقد وعلى رأس هذه التضحيات دماء الشهيد عبد الله حجيلي.

قافلة التضامن مع عمال موبيليس بوجدة : الشعب يريد إسقاط موبيليس

بقلم- الوجدي

تم تنظيم القافلة التضامنية مع عمال النقل الحضري بوجدة، يوم السبت 01 مارس 2025، بمشاركة الاتحادات المحلية للاتحاد المغربي للشغل بالجهة الشرقية (وجدة، الناظور، الدريوش، بركان، جرادة، تاوريرت، جرسيف، فكيك).

قبل يوم انطلاق القافلة

عُقد اجتماع تحضيري بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة، جرى خلاله الوقوف على ترتيبات تنفيذ القافلة التضامنية (استقبال المشاركين- ات، زيارة العمال بالمعتصم، تنفيذ الوقفة الاحتجاجية...). لكن لم تُنظَّم أي تعبئة بالمدينة للتعريف بالقافلة والمعركة وحشد التضامن، ما حد من اكتسائها طابعا شعبيا، كان ممكنا أن يمد القافلة ومعركة العمال بزخم يتيح تحقيق مطالبها، خاصة أن المتضررين- ات من خدمات الشركة من طلاب- ات وتلاميذ- ات، كانوا قد جسدوا مسيرات احتجاجية ضد الشركة، رفع التلاميذ- ات خلالها شعار «الشعب يريد رحيل موبيليس» .

وفي آخر ساعة قبل يوم القافلة عُدِّل البرنامج ، حيث أُلغيَت زيارة معتصم العمال بالحي الصناعي، ولم يُخبَر بالتعديل عل نطاق واسع ، مما خلف ارتباكا في صفوف المتضامنين- ات قبل انطلاق القافلة.

أثناء التنفيذ يوم 01 مارس 2025

انطلقت مسيرة بالسيارات على الساعة الثانية عشر زوالا من مقر الاتحاد المغربي للشغل، في اتجاه مقر ولاية جهة الشرق. عند الوصول نُفذت وقفة احتجاجية لمدة ساعة، عرفت مشاركة متوسطة من حيث العدد حوالي 350- 400 مشارك- ة مع مشاركة مهمة للنساء.

لوحظ نقص حضور منخرطي- ات جل القطاعات، ما يشير إلى نقص التعبئة وضعف حس التضامن العمالي، يجب استدراكه إن أردنا نجاح معركة عمال موبيليس، وتكريس هذا التقليد لضمان نجاح المعارك القادمة.

في ختام الوقفة نُظِّم مهرجان خطابي، تناول خلاله الكلمة تباعا ممثلو الاتحادات المحلية، المكتب الوطني لقطاع النقل الطرقي، المكتب المحلي لعمال النقل الحضري، الشبيبة العاملة، ثم الهيئات الداعمة (النهج الديمقراطي العمالي، الحزب الاشتراكي الموحد، فدرالية اليسار الديمقراطي، الجمعية المغربية لحقوق الانسان، الهيئة المغربية لحقوق الانسان)، ثم عضو الأمانة الوطنية (من وجدة)، جل الكلمات غلب عليها طابع الرتابة والسرد... باستثناء كلمة المكتب المحلي لعمال النقل الحضري التي كانت حماسية ومتأثرة بالأجواء التضامنية، وقد تفاعل معها الحاضرون- ات بترديد الشعارات ورفع شارات النصر..

كان أثر عدم التعبئة في المدينة هو غياب مشاركة مناضلي/ات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. كما غابت عن المشاركة النقابات الاخرى (كدش، الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديموقراطي...). ما الغاية من وجود النقابة إن لم تكن تنظيم التلاحم بين كل أطياف الجسم العمالي؟ لماذا يجتمع قادة النقابات مع الحكومة في «حوارات اجتماعية» و«مقاربة تشاركية»، بينما يرفضون الاجتماع عندما يتعلق الأمر بنضال عمالي؟

بعد تنفيذ القافلة التضامنية

يوم 02 مارس 2025 توفي أحد العمال المعتصمين، وقد خلف ذلك جوا من الحزن وسط رفاقه العمال والمناضلين- ات، وشُيِّعت جنازته يوم 04 مارس 2025.

اجتمع ممثلو الاتحادات المحلية نفس اليوم ، بمقر ا. م. ش بوجدة، جرى التصديق فيه على تحويل المبادرة النضالية للاتحادات المحلية والجامعات الوطنية بالجهة وتسميتها «اللجنة الجهوية للتنسيق، وعقد اجتماعاتها بشكل دوري للتداول في تطورات معركة عمال موبيليس...»، وهي مبادرة محمودة لكن يجب ألا تظل قاصرة على اجتماعات بين المكاتب أو مبادرات نضالية يحضرها فقط أعضاء «مكاتب الاتحادات المحلية والمكاتب الجهوية للجامعات الوطنية والمكاتب الإقليمية والمحلية للجامعات الوطنية والمكاتب النقابية بالقطاع الخاص والقطاع شه العمومي» كما ورد في بيان الاجتماع، بل يجب أن نجعلها هيئة نضال فعلي تستجمع قوى الطبقة العاملة عبر تعبئات ميدانية تستهدف شرائح الشعب المتضررة من شركة موبيليس، وتعقد تجمعات تشمل عمال- ات كل القطاعات بكل المدينة، وتتصل بكل نقابات المدينة والجهة من أجل الإعداد لإضراب عمالي وشعبي شامل. وستكون الاعتصامات الذي قُرر خوضها إلى جانب العمال يوم 7 مارس و21 مارس و28 مارس فرصة لبدء تلك التعبئة، باستدعاء كل المعنيين- ات (طلاب- ات وتلاميذ- ات ونقابات...) لحضوره، وإشراك الجميع في التعبئة للمسيرة التي سيقرر تاريخها.

المعركة معركة الجميع، فإما ننتصر معا أو نسقط معا في الدرك الأدنى لجهنم استغلال الشركات الرأسمالية الذي ترعاه الدولة بقوتها المادية (من شرطة وسجون) والقانونية (تشريعات في صالح الشركات وعلى رأسها قانون تكبيل الحق في الإضراب).

الشعب يريد إسقاط التدبير المفوَّض

عندما رفع التلاميذ- ات في مسيرتهم- هن الاحتجاجية شعار «الشعب يريد إسقاط موبيليس»، كان ذلك إحساسا بأن المشكل في الشركة بذاتها، وليس في تفاصيل وتقنيات منطق التدبير المفوَّض. وعلى معركتنا أن تتعدى منطق تحسين الوضع الاجتماعي والمالي وتحصين «مكتسبات المستخدَمين»، الذي يَرِدُ دوما في بيانات القيادات النقابية، كإشارة إلى قبولها «التدبير المفوض» من ناحية المبدأ مع الإصرار على الحفاظ على حقوق العمال. لكن المنطقين لا يجتمعان، فمنطق التدبير المفوض يعني فرط استغلال العمال، إما هذا أو ذاك.

لا تعمل الدولة إلا على استمرار نفس الوضع الناتج عن نفس الأسباب: «التدبير المفوَّض». ففي جواب وزير الداخلية عن سؤال نائبة فريق الأصالة والمعاصرة، حورية ديدي، بتاريخ 4 فبراير 2025، تعهد الوزير بتدخل الدولة لـ«تصحيح الوضع» لما فيه «صالح الشركة»، وعزا الوزير ما يعانيه قطاع النقل بالمدينة إلى «نتيجة العجز المالي المرتبط بعقد التدبير المفوض وتعذر وفاء الشركة المفوض لها التزاماتها المتعلقة بالأسطول التعاقدي»! ووفاء لشعار البرجوازية الدائم: «تشريك الخسارة وخوصصة الأرباح»، تعهد الوزير بأن الدولة تعمل على «معالجة هذه الوضعية وإعادة التوازن المالي للعقد...» و«تعمل السلطة المحلية وبتنسيق مع السلطة المفوّضة والمفوَّض له من أجل تحسين الخدمات المقدَّمة...»، مع الالتزام بالاستمرار في نفس السبب الذي أدى، ويؤدي دائما إلى المشاكل (رداءة الخدمات وفرط استغلال العمال): أي «التدبير المفوَّض»، مع إشارة إلى أن كلفة استمرار هذا التدبير سيتحمله السكان، حيث ورد في سؤال وزير الداخلية فكرة «مراعاة التعريفة الاجتماعية» عند حديثه عن «الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية للعقود»، وترجمة ذلك في لغة الدولة يعني مراجعة التعريفة لتحميل السكان كلفة «العجز المالي المرتبط بعقد التدبير المفوض وتعذر وفاء الشركات المفوَّض لها...».

من أجل إلغاء كلي للتدبير المفوض والعودة إلى خدمة نقل عمومي تحت رقابة السكان.

هدفنا تنظيم مقاومات النساء بوجه تعدد أوجه اضطهادهن

بيان 8 مارس 2025

تيار المناضل-ة

تخلد النساء، وحركاتُ النضال، يوم 08 مارس العالمي في سياق صعب، سمته صعود قوى نيوفاشية عبر العالم، ورسوخ الرجعية الدينية في قسم عريض من بلدان الجنوب، كلاهما في عداء سافر لحقوق النساء ولتحررهن. فأضحت مكاسب النساء الاجتماعية والديمقراطية هدفا لهجمات كثيفة.

جرى تحطيم مكاسب دولة الرعاية بالمراكز الامبريالية، ومقابلها الطفيف بمعمول السياسات النيوليبرالية، متماشيا مع امتداد صنوف أيديولوجيا أقصى اليمين، وسعيه الحثيث لتأبيد تحميل النساء أعباء تؤول للدولة متعلقة باعادة الإنتاج الاجتماعية، ومعها مجمل أثلاف أزمة الرأسمالية متعددة الأبعاد.

برغم صعوبة هذا الوضع، وما يهدّد النساء بفعل صعود اليمين والحركات المعادية لحقوقهن، يواصلن المقاومة والذود عن المكاسب، معزِّزات بأوجه التقدم التي حققتها الحركات النسوية بمناطق عدة بالعالم.

توجد أوضاع النساء في منطقتنا في مرتبة متدنية بمقياس المساواة والحقوق المكتسبة. وإن كانت حاجات الرأسمالية وضغط النضالات قد أتاحا، على المدى الطويل، مكاسب جزئية للنساء (تحسن في ولوج التعليم، والرعاية الصحية، والعمل المأجور، ومكاسب قانونية... الخ)، فإن هذا التغيير لم يطل الجوهر، حيث يظل الربح أولوية قبل الحياة الإنسانية، ووضع النساء الدوني مرتبط بذلك بلا فكاك. ويظل نزر المكاسب اليسير هذا مهددا بوزن قوى سياسية رجعية، وانتشار مناخ ثقافي شديد التخلف ملائم لدعم أشد التدابير عداء للنساء.

تأثرت النساءُ بالأزمات العنيفة التي ضربت عدة بلدان، سواءً بسبب حروب الثورات المضادة، في السودان و اليمن وسوريا، أو بسبب العدوان الصهيوني الهمجي في فلسطين ولبنان، أو نتيجة عنف الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسب التضخم وتدهور شروط العيش في أغلب بلدان المنطقة.

يندرج سوء أوضاع جماهير نساء المغرب في سياق هجوم واسع للدولة، أداة رأس المال الكبير المحلي والإمبريالي، لإتاحة الظروف المثلى لمراكمة الأرباح بإزاحة كل العقبات ومواجهة المقاومات العمالية والشعبية. وتمثل النساء ضحية هذا العدوان بامتياز، بفرط استغلالهن بشتى صنوف هشاشة التشغيل، والميز في الأجور، وظروف العمل السيئة، وتحميلهن عبء إعادة الإنتاج الاجتماعية الثقيل بقدر تنامي تردي الخدمات العمومية، وحتى انعدامها في مجالات عدة. ويؤدي يوم عمل المرأة المزدوج إلى ضغط نفسي وإضرار بصحتها .

لا تزال نسبة النساء النشيطات متدنية، وأغلبهن عاطلات أو عاملات بلا أجر. بالمقابل تشهد قطاعات عديدة نسونة متزايدة، وبوجه خاص المطبوعة بالهشاشة .

وستكون طلائع طبقة الشغيلة النسائية عمودا فقريا لكل حركة نسائية جماهيرية تروم مساواة حقيقية. فهذه مستحيلة طالما بقيت البنيات التي تخضع حياة الأغلبية لمقتضى ربح الأقلية.

وتواجه النساء اللائي ازداد مستواهن الثقافي والعلمي صعوبات في تحقيق طموحاتهن في إطار مجتمع رأسمالي تابع لا يتيح الشغل للجميع، وتحكمه قوانين وثقافة ذكورية تبخس مكانة النساء.

وتتعرض النساء لنتائج نزع الملكية العقارية، سواء في المدن وضواحيها بمبرر المصلحة العامة، الحاجب لمرامي رأس المال في إعادة هيكلة المجال لصالحه؛ أوفي القرى حيث يقوض رأس المال الفلاحي المستغلات الجماعية التقليدية، وتستولي الدولة على أراضٍ استغلها السكان قرونا، وذلك بمبرر حماية الملك الغابوي وإنشاء المحميات الشاسعة ...إلخ.

ويزداد هذا الوضع سوءا جراء عواقب الكارثة البيئية التي تنزل بثقلها على النساء القرويات، متجلية في موجات الجفاف الحاد، وآثاره الجسيمة على الفلاحة المعاشية، مصدر دخل كادحي – كادحات القرى، ما يدفع هؤلاء نحو هجرة قسرية واسعة إلى المدن، خاصة الرجال، وتُترك النساء في قراهن لتدبير بؤس أسرهن.

تشن الدولة هجومها الشامل والعميق هذا بنهج سياسة "فرق تسد"، بتمكين قسم من ضحايا سياستها من فتات التنازلات، وبتأجيج المنافسة لتقسيم معسكرهم – هن. ونتجه إلى حد بعيد، عبر ما يمكن تسميته بـ"نسوية الدولة"، أي تبنيها خطابا نسويا (الكوطا النسائية في مضامير عديدة، وجندرة السياسة الرسمية...)، والاعتماد على شبكة "مجتمع مدني نسائي" في أعماق المجتمع، في إفراغ القضية النسائية من كل محتوى مناهض لدولة رأس المال. وتستعمل مسألة قانون الأسرة لتوطيد شرعية المَلكية، ومكاسبها السياسية، بتحسينات جزئية لا تنال من جوهر الموروث المضطهِد للنساء، نُكسبها صفة التعقل المتوازن بوجه "الغلاة"، دينيين و"حداثيين" على السواء.

لا سياسات الدولة الاجتماعية الزائفة، ولا تعديلات قانون الأسرة الممنوحة من فوق، من شأنها تحسين أوضاع النساء المقهورات، وبأحرى دفعهن في اتجاه تحررهن. تحسين الأوضاع على طريق التحرر سيكون بنهوض قوة النضال النسائية، هذه التي لم تكشف بعدُ عن كامل كمونها، لتتشكل في حركة نسائية جماهيرية. إنها تنبجس في حركات نضال عمالية وشعبية متواترة. أهمها نضال النساء ضمن الحركة النقابية، حيث يتقدمن نضالات كبيرة برغم الحجر البيروقراطي، لا شك أن من أعظمها في الآونة الأخيرة كفاح عاملات شركة سيكوميك بمكناس، الصامدات منذ العام 2017، بوجه جبروت رب العمل والدولة، ثم بوجه البيروقراطية النقابية المتعاونة معهما. تجلت أيضا هذه القوة العمالية النسائية في إسهام النساء، الكمي والنوعي، في حراك شغيلة التعليم طيلة ثلاثة أشهر في 2023-2024، وكذا في وزنهن في نضالات شغيلة قطاع الصحة، ومكانتهن في حراك شغيلة الزراعة باشتوكة أيت باها في نوفمبر 2024. وتؤكد نضالات النساء ضمن حراك مدينة فجيج المستمر، المناوئ لاستيلاء رأس المال ع خدمات ماء الشرب، ما برز في حراكات سابقة (طاطا، إيفني، جرادة الريف...) من مقدرات كفاحية نسائية متنامية.

يشكل انخراط النساء الواسع هذا في النضالات العمالية والشعبية الأساس الموضوعي لبناء حركة نسوية مناهضة للرأسمالية، شريطة تجاوز واقع الميز ضدهن، والميل العام لإقصائهن في منظمات النضال القائمة. إقصاء يجعلهن أول من يهجر تنظيمات المقاومة الجماعية لسيادة ممارسات السيطرة الذكورية، الجاعلة منهن مجرد تابعات منفذات على غرار السائد في المجتمع.

سيواجه بناء حركة نسائية جماهيرية بعداء شرس من طرف قوى رجعية أكثر قوة تنظيميا، ومنغرسة بقوة في تربة شديدة التأخر ثقافيا، لكن افتقاد هذه إلى بديل حقيقي عن أوضاع اضطهاد النساء لا بد أن يزيحها من الطريق.

ينطلق بناء حركة نسائية جماهيرية من الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأساساً انتشال جماهير النساء من جحيم البطالة، والعمل بدون أجر، والعبودية المنزلية، وفق شعار لكل مواطن الحق في دخل يضمن عيشا كريما. وكذا من مطلب تحمل الدولة مسؤولية تأمين الحقوق الأساسية في العمل لجميع القادرين ات والحق في الصحة العمومية والسكن اللائق والتكفل برعاية المواطنين التابعين، بفعل المرض والسن والإعاقة.

وستكون طلائع طبقة الشغيلة النسائية عمودا فقريا لكل حركة نسائية جماهيرية تروم مساواة حقيقية. فهذه مستحيلة طالما بقيت البنيات التي تُخضع حياة الأغلبية لمقتضى ربح الأقلية.

يقتضي تحرر النساء التخلص من الرأسمالية عبر ثورة تأخذ بها طبقة الشغيلة زمام أمر العالم المحيط بها، وتقرر حسب مصالحها الجماعية، كيفية تنظيم الإنتاج ومجمل الحياة الاجتماعية. إن كل ما يبدو مستحيل التغيير، ويعزى إلى الطبيعة البشرية، يمكن الطعن فيه عندما يشرع الشغيلة والمضطهدون/ت في النضال جماعيا، و اكتشاف مقدراتهم، والتفكير في طرق جديدة للعمل والحياة. هذه هي الثورة الاشتراكية ونقطة الانطلاق من أجل عالم بلا ميز جنسي ولا اضطهاد أيا يكن.

أكد عقد ونصف من اندلاع السيرورة الثورية بمنطقتنا أنه دون تغيير جذري وشامل يقطع جذور الاستبداد والتبعية الرأسمالية، ويحقق مكتسبات جوهرية تغير من أوضاع غالبية الكادحين – ات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دون ذاك الأفق ستغرق منطقتنا وشعوبنا في دوامة جهنمية من الأزمات العنيفة التي تكلف النساء غاليا. أمر يستوجب النهوض بمهمة بناء أدوات النضال العمالي و الشعبي، منها حركات نسوية جماهيرية، تنسق عملها على صعيد المنطقة.

النصر لكفاح النساء المقهورات

عاشت الثورة الاشتراكية النسوية البيئية

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

تقديم جريدة المناضل-ة:

في غياب قوى سياسية مناضلة متدخلة في أماكن العمل، وفي بيئة حياة الشغيلة وسائر المقهورين- ات، تنظم كفاحات جماهيرية، تبقى المؤسسات «الديمقراطية» الحلبة السياسية حيث تتجه أنظار عامة الناس، وحيث يتدخل قسم منهم. ذلك بالمشاركة في الانتخابات بالنسبة لمعظمه ممن تجاوز اللامبالاة السياسية، وبمتابعة ما يجري في تلك المؤسسات بالنسبة لقلة قليلة مهتمة. غالبية الشعب غير مسيسة بفعل ضغط إكراهات المعيشة ومجمل مصاعب الحياة وسياسة التجهيل في ظل نظام القهر الرأسمالي، لا بل تخشى السياسةَ بفعل عقود القمع المستمرة. أقرب مجالات انشغال العامة بالسياسة هي المجالس المحلية «المنتخَبة». فعلى هذا الصعيد يجري «تدبير» عدد من أمور الحياة اليومية، وبمقدمتها عدد من الخدمات العامة.

تمثل الحملات الانتخابية لحظة سياسية بامتياز يتعين استثمارها لممارسة تنوير سياسي لضحايا التخييل البرجوازي، من شغيلة ومضطهدين- ات، وكذلك مجريات تدبير الشأن العام في المجالس المحلية، حيث تُطرح مسائل تعني مباشرة حياة العامة.

اختصارا، إن كان النضال خارج المؤسسات هو مركز الثقل في المنظور العمالي، فإن الحياة السياسية المحلية مجالٌ لتدخُّل قوى النضال، لا يستهين به غير من يدعي امتلاك إستراتيجية وتعوزه تكتيكاتها.

للاقتراب من واقع المجالس الجماعية، بعد زهاء 50 سنة من انطلاق «المسلسل الديمقراطي»، واستجلاءً للمتاح من إمكانات التسييس العمالي والشعبي، حاورت جريدة المناضل-ة الرفيق مجدي حميد، عضو المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، باسم الحزب الاشتراكي الموحد ، معزِّزا بتجربة سابقة ضمن «لائحة الأمل المستقلة من أجل ورزازات» (انتخابات يونيو 2009). مجدي حميد لا يحتاج تعريفا، مساره النضالي الغني، على جبهات عدة، يُعرَّف به، وقسم منه معروض في كتابه «المخاض النقابي والسياسي العسير، ورزازات تتحدث بلسان حالها» عن المغرب». (للتحميل https://www.almounadila.info/archives/18402).
واذ تشكر جريدة المناضل-ة الرفيق مجدي على تفاعله الإيجابي، تحيي صموده المزدوَج، سواء بوجه قمع صادر عن الخصم الطبقي، أو عسف صادر من داخل منظمات النضال، نقابية وسياسية.

معطيات عن جماعة قلعة السراغنة: عدد السكان، خصائص اقتصادية واجتماعية، (أنشطة اقتصادية رئيسية، السكان النشيطين: أغلبية أجراء او مالكين صغار ...)؟

جماعة قلعة السراغنة، أرض هضبية، مناخها قاري وشبه جاف. تبعد عن مدينة مراكش بحوالي 80 كلم شمالا. وهي أكبر تجمع بشري بالإقليم (إقليم قلعة السراغنة)، الذي تأسس بتاريخ 13 غشت 1973، وينتمي لجهة مراكش . أسفي.

يبلغ عدد سكان المدينة القانونيون بحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024: 106.418 نسمة.

أما السكان البلديون فعددهم هو: 105.194 نسمة، بفارق 1224 من المحسوبين على حدة. 50.330 ذكور (يعني 47.8 ٪ من مجموع السكان)، و54.864 إناث (يعني 52,2 ٪ من مجموع السكان). وهو ما يمثل أيضا 18,8 ٪ من عدد سكان الإقليم، و60 ٪ من مجموع الساكنة الحضرية بالإقليم.

بحسب المندوبية السامية للإحصاء، فإن:

السكان القانونيون، يتكونون من السكان البلديون والسكان المحسوبون على حدة.

السكان البلديون، هم الأشخاص الذين يقيمون بمسكن بصفة اعتيادية والأشخاص الرحل والأشخاص بدون مأوى.

والسكان المحسوبون ع حدة، هم الأشخاص المضطرون للعيش جماعيا، نظرا لظروف العمل أو لأسباب اجتماعية أو صحية: الجنود ورجال الدرك والقوات المساعدة القاطنون بالثكنات أو المعسكرات، والعمال الذين يتم إيواؤهم في أوراش الأشغال العمومية، والمعتقلون في السجون، ونزلاء دور البر والإحسان والملاجئ ومراكز حماية الطفولة والزوايا، والأشخاص المعالَجون داخل المؤسسات الاستشفائية لمدة 6 أشهر على الأقل.

تشكل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من مجموع السكان البلديين في مدينة قلعة السراغنة: ٪27.40 (29.50 ذكور و25.50 إناث). وهي فئة مهمة للغاية ومحددة، وتحتاج قصد إعدادها واستثمارها للمستقبل إلى، اهتمام خاص ومبدع، وظروف اجتماعية واقتصادية مناسبة، وعناية صحية، وعمل بيداغوجي وعلمي وثقافي يستلهم القيم الإنسانية الكبرى. يعني توفير ما يؤهلها ويؤهل البلد للقادم من السنوات. والحال أن وضعها حاليا مع كامل الأسف، صعب للغاية على المستويات كافة. ما يعطينا صورة سيئة جدا عن المستقبل.

أما السكان الذين يفوق عمرهم 15 سنة، فإن عددهم بقلعة السراغنة هو: 76.363 نسمة، أي ما يمثل 72,6 ٪ من مجموع السكان.

هذه الفئة التي يطلق عليها عادة السكان النشيطون، هي التي تشكل اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات والثروة وتضم من جهة، الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أو النشيطين المشتغلين، ومن جهة أخرى، الأشخاص النشيطين الذين هم في حالة بطالة.

ولكي يكون هؤلاء السكان منتجين فعلا ويؤدون مهامهم المفيدة، فيجب إعدادهم لذلك جيدا، وإعداد سوق شغل مناسب، يوفر لهم ظروفا صحية وظروفا مواتية للعمل، وتكافؤا حقيقيا للفرص.

لا يتجاوز عدد الفئة النشيطة بجماعة قلعة السراغنة، (يعني التي تشتغل ولو لمدة ساعة واحدة خلال أسبوع): 28.439 نسمة (وهو ما يمثل 37.24 ٪ من مجموع السكان النشيطون فقط)

أما الفئة غير النشيطة (غير المنتجة) فعددها هو: 47.901 نسمة (أي ما يمثل 62.73 ٪ من مجموع السكان النشيطون) وهو رقم كبير.

لذلك فإن معدل النشاط (الذي يدل على نسبة الأشخاص الذين يساهمون أو يبحثون من أجل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات) هو: 37,3 ٪ (62.30 ذكور و15.50 إناث) فقط. وهو رقم ضعيف، وضعيف أكثر عند النساء.

معدل البطالة بجماعة قلعة السراغنة، الذي يتكون من السكان النشيطون المعطلين: يعني البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ولا يتوفرون على نشاط مهني، وهم بصدد البحث عن شغل، فيرتفع بحسب آخر إحصاء إلى: 23 ٪ (22.60 ذكور و24.40 إناث). وهو معدل يتجاوز المعدل الوطني الذي يبلغ 21.3 ٪.

ضعف معدل النشاط، وارتفاع معدل البطالة، يعكس واقع التهميش الذي تعرفه منطقة قلعة السراغنة: غياب المشاريع الاستثمارية وضعف التأهيل والتكوين وارتفاع معدل الأمية وانحدار المستوى الدراسي عند غالبية السكان والشغل الناقص والصعب وغير ا لائق والشغل غير المؤدى عنه وناس يشتغلون، ولكن لا يحصلون على أجر كاف وغياب مناصب الشغل وقانون الشغل لا يسري إطلاقا على أي من القطاعات في قلعة السراغنة. ألخ.

التتمة في الصفحة 05

تتمة الصفحة 08

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

ما تشاء. ما تريده فعلا هو أن تعيث فسادا دون حد أدنى من الرقابة السياسية على الأقل، والفضح والمواجهة الطبقية المباشرة.

لذلك ومن وجهة نظري، على اليسار أن يقتحم غمار هذه اللعبة، ويمارس من داخلها وليس من خارجها فقط، النضال المباشر واليومي، ويفضح الفساد بأشكاله المتنوعة، ويعرقل مساره على الأقل، ويحد منه ما أمكن، ويخلخل م خلالها، الوعي الشعبي، الذي تمنحه إياه هذه الإمكانية والواجهة ضمن واجهات أخرى من الصراع السياسي الطبقي.

الممارسة الانتخابية الجماعية، تُمكِّنُ اليسار من الاحتكاك القريب مع الناس، والوقوف على حاجاتهم ومصالحهم الحيوية التي لا غنى لهم عنها، وتوفر له معلومات واقعية أكثر وتفصيلية، يحتاج إليها، ولن يحصل عليها أو يعلم بها، إلا إذا انخرط في اللعبة، بوعي نقدي واستراتيجية سياسية هادفة وتنظيم محكم.

ناهيك عن أن هناك إمكانية لدى اليساريين الذين يتوفرون على قاعدة شعبية في أماكن سكناهم، أو أماكن عملهم، أن يحققوا، بالرغم من الفساد الانتخابي وعمليات التزوير وشراء الذمم، أكبر قدر ممكن من الأصوات ومن المصالح الضرورية للناس، وإنجاز تراكمات إيجابية تدفع باتجاه تسريع التغيير التراكمي والجذري.

فنحن أمام مجالس جماعية رُصِدت لها أموال مهمة، وأُنيطت بها اختصاصات قانونية، ذاتية أو بشراكة مع مؤسسات الدولة، تَعُدُّ بموجبها برامج عمل تنموية، وتقدم من خلالها خدمات القرب الضرورية للمواطنات والمواطنين، وهي حاجات لا تنتظر، ولا يمكن التغاضي عنها لأي سبب كان.

أعتقد أن أسهل القرارات في نظري التي يمكن لليساريين اتخاذها، هي مقاطعة الانتخابات وتركها تمر كيفما اتفق، وينتج عنها بالتالي، مؤسسات انتخابية تهلك الناس وتزيد من تقويض حالهم، دون صراع، ومواجهة مباشرة، وحقيقية. وهذا ما حدث في المغرب للأسف في مختلف الاستحقاقات.

تمر الانتخابات، يقاطعها اليساريون، يَترتب عنها في النهاية مؤسسات انتخابية تشتغل، تُهْدر فيها أموال طائلة، وتَتحكم ثقافيا واقتصاديا في السكان، ويتم كل ذلك بهدوء تام، ودون صراع ورد فعل متناسب مع حجم الأضرار التي يتجرعها المواطنون، في عزلة تامة عن اليساريين، مما يجعلهم يفقدون الثقة في كل الأحزاب، ويفقد اليسار قاعدته الأساسية.

هل يوجد تعاون بينكما؟

لا يوجد أي تنسيق أو تعاون بين حزبينا بصدد قضايا الجماعة. ويشتغل كل واحد منا انطلاقا من مجهوده الذاتي وبقناعته الخاصة وبمعزل تام عن الآخر، اللهم بعض المشاورات اللحظية وتبادل بعض المعلومات الطفيفة فيما بيننا. وهذا يعطينا صورة يستفاد منها من وجهة نظري، عن حالنا وحال اليسار ككل، المنكفئ على ذاته، وضعفه التنظيمي والفكري في بلادنا.

كيف ينظر حزبكم إلى العملية الانتخابية انطلاقا من النتائج المحصل عليها؟

بالنسبة لي فإن طريقة تعامل حزبنا مع الاستحقاقات الانتخابية كانت خاطئة منذ البداية، والنتائج المحصل عليها تعكس حال التنظيم وشعبيته التي تراجعت كثيرا، بغض النظر عن طبيعة سير العملية الانتخابية غير النزيهة في بلادنا.

من بين الأسباب التي أضعفت الحزب طيلة مساره النضالي، في نظري، هو أنه راهن على الانتخابات، واهتم بها أكثر مما يجب منذ تأسيسه سنة 2002، في مقابل إهماله لتقوية التنظيم والتأطير الفكري والإيديولوجي للمناضلين.

وبالنتيجة كانت أركان الحزب تهتز في كل مناسبة انتخابية، وتنسحب منه فروع بأكملها، وأعضاء لهم قيمتهم الاعتبارية والنضالية. لقد كانت في نظري قراءة حزبنا، بصدد الانتخابات وطريقة تدبيرها، غير موفقة إطلاقا.

هل يواكب الحزب وطنيا، أنشطاكم في الجماعة وبؤطرها؟

لا توجد مواكبة للأسف. كل العمل هو بمبادرة ذاتية ومجهود ذاتي، مع الدعم والتشجيع الذي أتلقاه من الرفاق بفرع الحزب محليا وإقليميا. علما أن الحزب بقلعة السراغنة، تأثر وتراجع أداؤه كثيرا، بسبب مجريات المؤتمر الوطني الخامس للحزب، ومقاطعة الرفاق له.

ومع ذلك، فإننا نقوم بمجهودات شكلت بعض الفارق، وأزعجت بالملموس أعضاء المكتب الجماعي، والسلطات الإقليمية التي تغض الطرف عن الفساد والتجاوزات القانونية. وهي بالمناسبة، تمتنع كليا عن لقائنا والتعامل معنا. لا تجيب ولا تتفاعل إطلاقا مع أي من شكاياتنا ومراسلاتنا المتعلقة بالشأن المحلي أو الإقليمي.

ما الذي يميز تجربتك الانتخابية بين ورزازات وقلعة السراغنة؟

هناك فرق جوهري يتجه في أن ورزازات كانت لدينا فيها قاعدة عمالية مهمة ومؤطَّرة. وكنا نستند إليها في التعبئ للانتخابات وفي نضالنا داخل المجلس الجماعي. وإن كان تمثيلنا ضعيفا (3 أعضاء)، فقد كانت قدرتنا على تحريك الشارع مؤثرة للغاية. حتى أنه بإمكاننا إسقاط قرارات جماعية بالاحتجاج وتعبئة السكان. وهذا ما حدث على سبيل المثال عندما قررت أغلبية المجلس تفويت بقعة أرضية بموقع الراحة السياحي بورزازات لفائدة أحد الأعيان. وقد جرى التراجع عنه ومعارضته من قبل السلطات بسبب احتجاجاتنا خارج أسوار الجماعة.

ماذا عن قلعة السراغنة، والوجود النقابي فيها، وتأثيره على الجماعة؟

الحضور النقابي بشكل عام ضعيف في قلعة السراغنة، وهو شبه منعدم في القطاع الخاص، على خلاف ما كان عليه الأمر في ورزازات، ولا تأثير له في الجماعة على الإطلاق. العمال، معزولون جدا، ويعانون من طبيعة العمل الناقص بشكل كبير، ولا يجدون من يحتضنهم أو يوجههم أو يدافع عنهم.

عندما تم تنقيلي إلى قلعة السراغنة حاولت مع بعض الرفاق، العمل على تقوية الجبهة النضالية العمالية. كانت الأرضية واعدة، وقد استطعنا فعلا تعبئة عدد مهم من العمال خصوصا في قطاع الجماعات الترابية وأيضا شركة التدبير المفوض للتطهير الصلب، ولكن ذلك لم يرُق للبيروقراطية النقابية التي عانيت منها ما عانيت بورزازات، فحاصرتني ومنعتني بـ«القوة»، من مواصلة عملي النضالي مع الطبقة العاملة في قلعة السراغنة.

وكما قال لي أحد رجال السلطة بعمالة الإقليم حينها مباشرة، «إنه لا يمكن أن نتركك تستنسخ تجربة ورزازات في قلعة السراغنة.» (توجد بعض تفاصيل هذا الأمر في الفصل السابع والأخير من الكتاب الذي أصدرته تحت عنوان، المخاض السياسي والنقابي العسير)

كيف كانت الحملة الانتخابية: مضمونها وطرائقها؟ وكيف يتفاعل السكان مع الحملة؟

كما هو حال الأنشطة السياسية والجماهيرية التي ننظمها، أجرينا الانتخابات المحلية والإقليمية، بمجهودات الرفاق محليا وإقليميا، وإمكانياتهم الذاتية. قمنا بحملة انتخابية نزيهة، على شكل مسيرات وتجمعات في شوارع وأحياء المدينة، وبعض الدواوير بالإقليم، عبرنا فيها عن مواقفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحتجاجاتنا على الوضع المزري الذي تعرفه المنطقة على المستويات كافة.

كانت المشاركة الانتخابية رمزية في الواقع، بحكم ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية، وضعف قاعدتنا الشعبية بالإقليم، وعدم دعمنا من أي جهة، فركزنا أكثر في حملتنا على المدينة. لم نغط انتخابيا إلا عددا محسوبا على رأس اليد الواحدة من جماعات الإقليم.

ولكن قمنا بالمقابل، باستغلال جيد لوسائل التواصل الاجتماعي، ونظمنا العديد من الندوات والعروض المباشرة والتواصلية مع السكان، بصدد قضايا المدينة والإقليم، وشرحنا مواقفنا منها وبرنامجنا بصددها.

تتمة الصفحة 07

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

5 مقاعد لحزب الاستقلال

3 مقاعد لحزب الأصالة والمعاصرة

3 مقاعد لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

3 مقاعد لحزب التجمع الوطني للأحرار

2 مقاعد عن اللائحة المستقلة «الكرسي» (ينتمون في الأصل لحزب الاستقلال)

2 مقاعد عن حزب الاتحاد الدستوري

2 مقاعد عن اللائحة المستقلة «العداء» (ينتمون في الأصل لحزب الاستقلال)

2 مقاعد عن حزب العدالة والتنمية

1 مقعد عن حزب التقدم والاشتراكية

1 مقعد عن حزب الحركة الشعبية

1 مقعد عن تحالف فيدرالية اليسار

1 مقعد عن الحزب الاشتراكي الموحد

الأحزاب المعارضة التي عبرت عن ذلك رسميا وعمليا هي: العدالة والتنمية وتحالف فدرالية اليسار والاشتراكي الموحد، وما تبقى فقد أعلن نفسه رسميا أيضا مع الأغلبية، وجميع أعضائها موالون بشكل شبه مطلق لرئيس المجلس.

أشير فقط، إلى أن رئيس المجلس الجماعي الحالي استمر في منصبه كرئيس لجماعة قلعة السراغنة، منذ الانتخابات الجماعية 2009، وهو أيضا عضو في مجلس النواب، ومهنته محامي مقيم بمراكش، ويتنقل من حزب «يميني» لآخر. كان في حزب الأصالة والمعاصرة. كما هو الشأن لغالبية باقي أعضاء الأغلبية، الذين لا يربطهم بالعمل السياسي، وبالأحزاب «اليمينية» التي ينتمون إليها، إلا المصالح الخاصة المتبادلة.

المكتب الذي يقود ويسير المجلس الجماعي لقلعة السراغنة يتكون من: حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الدستوري، ولائحة العداء «المستقلة»، ولائحة الكرسي «المستقلة».

التجاوزات القانونية الفاضحة للرئيس ونوابه في تدبير شؤون المجلس، بدأت منذ تشكيل المكتب المسير، ولم تتوقف عند حد وتتكرر باستمرار إلى حدود اليوم. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

عدم ترشيح أي من النساء المستشارات لمنصب نواب الرئيس. فعلى الرغم من أن التحالف الذي يقود المجلس، يضم ثمانية مستشارات نساء، فإن جميع نواب الرئيس الستة هم ذكور. مما يعد خرقا سافرا للمادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية، الذي يقول نصه حرفيا:

«يتعين العمل على أن تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس». كما يعد خرقا للمقتضيات الدستورية (الفصل 19) وللمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب، وخاصة المادة الثالثة من الاتفاقية المتعلقة بمناهضة جميع أشكال التميز ضد المرأة!

خرق مقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي للجماعات 13 114-، التي تخصص رئاسة إحدى اللجان الدائمة للمعارضة. جرى حرمان المعارضة تماما من هذا الحق، واستفادت الأحزاب التي شكلت المكتب المسير للمجلس والتحالف، من كل رئاسات اللجان دون استثناء.

خرق مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي للجماعات 13 – 114، الذي يجيز لأعضاء المجلس إدراج نقط مقترحة في جدول أعمال دورات المجلس أو رفضها مع إبلاغ مقدم الطلب بذلك، وإحاطة المجلس بها وتدوينها وجوبا بمحضر الجلسة. وهو ما لا يحدث في العديد من المرات.

خرق للمادة 57 من النظام الداخلي التي تقول: «تودع تقارير اللجان لدى رئاسة المجلس قبل 15 يوما من تاريخ انعقاد كل دورة.». وهذا الآجال لا تُحترم.

خرق الفقرة الثانية من المادة 57 من النظام الداخلي التي تقول بالحرف: «يسهر رئيس المجلس الجماعي على إرفاق تقارير اللجان، بجدول الأعمال الموجه للأعضاء لحضور الدورة». وهو ما لا يتم في العديد من المرات.

خرق المادة 28 من القانون التنظيمي للجماعات المحلية، الذي يؤكد على ضرورة أن تعرض النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس لزوما على اللجان الدائمة المختصة لدراستها، مع تزويدها بالوثائق الضرورية بصددها. وهذا ما لا يتم في الغالب.

خرق مقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 14 113- المتعلق بالجماعات، والمرسوم ا طبيقي رقم 301. 16. 2 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده.

المجلس الجماعي أبرم صفقات منذ 2013 وإلى الآن، بشكل غير قانوني تماما، مع شركتي التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب كازاتيكنيك وأوزون.

منع الصحافة والمواطنين من تصوير وتسجيل أشغال دورات المجلس الجماعي: حيث تمنع المادة 43 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي «منعا كليا على العموم تصوير وتسجيل أشغال الجلسات بأية وسيلة من الوسائل».

وهذه المادة التي تم تمريرها بالنظام الداخلي للمجلس، تؤكد رغبة رئيس الجماعة ومكتبه وأغلبيته التي صوتت لصالحها، الاشتغال في الظل وبعيدا عن أعين الصحافة وأنظار السكان والمتتبعين! وهو ما يشكل خرقا للأعراف والمقتضيات الدستورية والقانونية ذات الصلة وخاصة الفصل 27 من الدستور الذي يمنع «تقييد الحد في المعلومة إلا بمقتضى قانون» والفصل 28 الذي يضمن حرية الصحافة والتي «لا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية».

ما وزن المستائرين المنتسبين إلى اليسار؟

حضور اليسار في المجلس الجماعي لقلعة السراغنة ضعيف للغاية، ولا يتجاوز فردين فقط، ينتميان إلى حزبين مختلفين (فدرالية اليسار الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد). قاعدتهما الشعبية ضعيفة في الشارع السرغيني، بغض النظر عن تزوير الانتخابات من عدمها.

ما الامكانات التي يتيحها وجود مناضلي اليسار في المجالس الجماعية لإنماء الوعي الشعبي وحفز النقاش السياسي بين الجماهير؟

أعرف أن الانتخابات التي تنظم في الدول الرأسمالية وفي المغرب أيضا التابع لها، ليس لديها دور كبير في التغيير، وهي مغشوشة من أولها إلى آخرها، ووسيلة لخداع الناس وادعاء الديمقراطية الشعبية. كما لا ينتج عن هذه الانتخابات بحكم طبيعتها وبحكم طبيعة النظام الحاكم، مؤسسات منتخبة، مستقلة ونزيهة وذات هامش ديمقراطي مناسب.

الانتخابات في المغرب لعبة فاسدة فعلا، ولكنها قائمة شئنا ذلك أم أبينا، ولا يتعين لهذا السبب، أن نغلق أعيننا عنها ونذير ظهورنا لها، وكأنها لا تحدث ولا تؤثر، ونترك المجال كله حرا ومفتوحا للنخب والأحزاب ذات الفكر البورجوازي والتقليدي والشمولي، تهدر المال العام، وتفعل في الساكنة

التتمة في الصفحة 09

تتمة الصفحة 04

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

وأيضا لمعرفة هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لسكان القلعة، يكفي أن نلقي نظرة عن الحالة المهنية للنشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر. حيث تشكل فئة المُشَغَّلين نسبة لا تتجاوز: 2.50 ٪ (2،80 ذكور و1.50 إناث). فيما يبلغ عدد المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص، ولا يشغلون أي مستأجر: 31.40 ٪ (الذكور 35.90 والإناث 15.40). أما الأجراء فيبلغون أعلى نسبة بجماعة قلعة السراغنة بمعدل 54.80 ٪ (الذكور 48،80 والإناث 76.20).

يمكن ملاحظة أن الإناث من الأجيرات في قلعة السراغنة أكثر بكثير من الذكور. وهذه الأرقام والنسب الرسمية كلها، تظهر الهشاشة والضعف والفقر. أما نسبة السكان البالغين من العمر 6 سنة أو أكثر فهو 13.50 ٪ (14.10 ٪ ذكور و13 ٪ إناث).

وكما يفترض، فإن هذه الفئة من السكان، تحتاج إلى اهتمام ورعاية صحية وراحة وتقدير جميل على ما قدموه من جهد وعمل وتربية وبناء وتضحيات، وتعويض طيب على ما كابدوه من معاناة... إلخ. وهو للأسف ما لا يحضون به في هذه المدينة.

بالنسبة لمعدل الأمية للبالغين من العمر 1 سنوات أو أكثر، والذين يبلغ عددهم 87.489 نسمة، فهو: 21.60 ٪ (الذكور 13.40 والنساء 28.90). أما معدل الأمية للبالغين من العمر 15 سنة أو أكثر الذي يبلغ عددهم: 76.363، فيرتفع إلى: 24,6 ٪.

بالنسبة لإقليم قلعة السراغنة ككل، فإن معدل الأمية عند البالغين من العمر 10 سنوات أو أكثر فيصل إلى: 33.30 ٪ (الذكور: 24.90 ٪، والإناث: 41.50٪)، 26.3 ٪ في الوسط الحضري، و44.6 في الوسط القروي. ويرتفع هذا المعدل عند سكان إقليم قلعة السراغنة البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر إلى 38.6 ٪.

بالنسبة لسكان جماعة قلعة السراغنة البالغين من العمر 10 سنوات وأكثر، والذين لا يتوفرون على أي مستوى دراسي فتبلغ نسبتهم: 28.40 ٪ (ذكور 22.30 % وإناث 34 ٪). وهذا رقم كبير ومؤثر خصوصا لدى النساء:

السكان الذين ارتادوا التعليم الأولي لا يتجاوز عددهم 1.60 ٪ فقط؛

السكان الذين ارتادوا التعليم الابتدائي، 26،60 ٪ فقط (الذكور 28،60 ٪، والإناث 24،70 ٪)؛

السكان الذين تمكنوا من الوصول إلى مستوى التعليم الثانوي الإعدادي: 18.40 ٪ فقط (20،90 ٪ ذكور، و16،20 إناث)؛

السكان الذين استطاعوا الوصول إلى التعليم الثانوي التأهيلي: 13 ٪ فقط (14.10 ٪ من الذكور، و12 ٪ من الإناث)؛

السكان الذين وصلوا للتعليم العالي، لا يتجاوز عددهم: 12 ٪ (12.20 ٪ ذكور، و11.80 ٪ إناث)؛

هذه الأرقام مخيفة وتعكس ضعفا هائلا، وهشاشة كبيرة في المستوى الكيفيل عيش الغالبية القصوى من سكان قلعة السراغنة، في لاقاتهم بالشغل الذي لا يمكن إلا أن يكون سيئا وناقصا، وبضعف الاستفادة من مختلف الخدمات، وفي ارتباطاتهم الاجتماعية التي يحكمها التوتر والعنف والحاجة... إلخ. محكوم عليهم بحكم وضعهم الثقافي والتعليمي والاقتصادي، أن يظلوا على الهامش يعانون، ويبقوا من الفئات الفقيرة والهشة من المجتمع... لا مستقبل واعد، وهم على هذه الحال، ينتظرهم أو أبناؤهم.

يوجد بمدينة قلعة السراغنة سوق أسبوعي واحد، يحتضن العديد من الفئات الشعبية. أما المؤسسات الخدماتية والتجارية الربحية (النشيطة) في المدينة ككل فيبلغ عددها: 4986 مؤسسة. وهي تشغل 10.613 شخصا فقط (3,61 ٪ من مجموع المؤسسات الهادفة للربح بالجهة، و40 ٪ من الإقليم)

يعد قطاع التجارة الذي يبلغ عدد مؤسساته 2692 مؤسسة، أول موفر لمناصب الشغل في مدينة قلعة السراغنة. يليه قطاع الخدمات بـ 1446 مؤسسة. ثم قطاع الصناعة بـ 696 مؤسسة. فقطاع البناء بـ 152 مؤسسة.

مناصب الشغل فيها ضعيفة للغاية، حيث نجد أن:

2515 مؤسسة، تضم مشتغل واحد؛

2035 مؤسسة، تضم من 2 إلى 3 مشتغلين؛

375 مؤسسة، تضممن 4 إلى 9 مشتغلين؛

55 مؤسسة، تضم من 10 إلى 49 مشتغل؛

6 مؤسسات فقط، تتوفر على 50 مشتغل فما فوق.

لا يوجد بالجماعة ولا بالإقليم، استثمارات مهمة، أو شركات، أو مؤسسات صناعية، أو تجارية كبيرة، يشتغل فيها المئات أو الآلاف من الشباب.

هذه الإحصائيات والمعطيات الرسمية، تظهر مدى الهشاشة والإقصاء والتفقير الذي يعيشه سكان قلعة السراغنة، والأفق المسدود للمستقبل، أمام الطبقة العاملة وجموع الكادحين على العموم.

ماهي المشاكل الكبرى لمدينة قلعة السراغنة؟

أعتقد أن المشاكل الكبرى تعكسها بالأساس، المعطيات الإحصائية التي قدمتها في البداية. ارتفاع معدلات الفقر ومعدلات الأمية، والمستوى الثقافي والتعليمي المنعدم أو الضعيف، وارتفاع معدل البطالة والشغل الناقص، مما يضطر الشابات والشبان على الخصوص، إلى البحث عن ملاذ آخر ومكان آمن للعيش الكريم، وبالتالي الهجرة إلى المدن الكبرى وإلى خارج البلد بطريقة قانونية أو «سرية» (قوارب الموت). وهناك ضحايا كُثر، ومآسي متعددة على هذا المستوى، في مدينة ومنطقة السراغنة.

لعبت الجالية السرغينية بالخارج، بالفعل دورا كبيرا ولا تزال، في خلق بعض الاستقرار الاجتماعي، من خلال دعم العائلات، وتشييد عدد من الاستثمارات (مقاهي على الخصوص وبنايات تجارية أو منازل للكراء...).

وطبعا الضعف الشديد الذي تعرفه الخدمات والبنية التحتية للمجال القروي بإقليم قلعة السراغنة، والجفاف الذي تعاني منه المنطقة، وأثر بشكل سلبي كبير على القطاع الفلاحي الذي يستوعب 70 ٪ تقريبا من الساكنة النشيطة بالإقليم، دفع بعدد من السكان القرويين إلى الهجرة إلى المدينة.

وعلى كل، وبعيدا عن العموميات، يمكن الإشارة إلى بعض الإشكالات الكبرى للمدينة بشكل أكثر تحديدا، في ما يلي:

التتمة في الصفحة 06

تتمة الصفحة 05

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

*** التخبط في برمجة المشاريع والتخطيط لها وتنفيذها:**

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن برنامج عمل الجماعة، الذي كان من المفترض أن يحدد الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة ست سنوات، لا يتضمن تشخيصا جادا وحقيقيا لحاجيات وإمكانيات الجماعة، وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية. وهو مليء بالأخطاء والمغالطات، ولا علاقة له بالواقع وجرى فرضه على المجلس، خارج الضوابط القانونية. حيث لم يعرض على المجلس الجماعي لدراسته والتصويت عليه إلا في دورة ماي 2024، وهو ما يعارض تماما، المادة 78 من القانون التنظيمي للجماعات، الذي يقول بالحرف: «يتم إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير». كما أنه لم يعرض على اللجان الدائمة لدراسته، 30 يوما على الأقل، قبل تاريخ عقد اجتماع المجلس المخصص للمصادقة عليه، وفقا للمادة 8 من المرسوم رقم 2.16.301، المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده.

هذا التأخير غير المعقول وغير القانوني أفقده أهميته وصدقيته، ولم يعد بالإمكان تحيينه وتقييمه ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ، كما جاء في المادة 80 من القانون التنظيمي للجماعات.

هذا التخبط تعكسه أيضا، حالة المدينة المتردية، وحالة المشاريع الاستثمارية التي جرى التخطيط لها سواء من قبل الجماعة أو العمالة أو المصالح الخارجية أو بشكل مشترك بينها، وتم الاتفاق رسميا على إنجازها، ورُصدت لها أموال طائلة، ولكنها فشلت أو تحولت بعد ذلك، إلى خرائب وأوكار للأزبال والحيوانات الضالة وتناول المخدرات، ومن بين ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

توقف توسعة مستشفى السلامة الإقليمي، التي رُصد لها غلاف مالي كبير، من قبل وزارة الصحة والبنك الأوروبي للاستثمار، وانطلقت تهيئة أشغالها منذ سنة 2011 على الأقل، وكان من المفترض أن تنتهي في صيف 2014!

انقطاع هذه الأشغال بمستشفى السلامة الإقليمي، أحدث أضرارا بالغة في البنايات التي تهرأ وتتهالك يوما بعد يوم، وفي هيكل المستشفى ذاته، وحرمت السكان من أهم الخدمات الاجتماعية على الإطلاق (الصحة العمومية).

تجدر الإشارة أن مدينة قلعة السراغنة تتوفر على مستشفى إقليمي واحد ووحيد، شُيد منذ عشرات السنين. مرافقه ضيقة ومتهالكة، ويفتقر لأهم التجهيزات، وبه خصاص هائل في الموارد البشرية والأطر الطبية. علما أن المستشفى يستفيد من خدماته ما يزيد عن 600.000 نسمة من سكان الإقليم والأقاليم المجاورة. وهم مضطرون اليوم إلى ارتياد مستشفيات بعيدة بمراكش وغيرها من المدن الأخرى، أو الولوج مكرهين إلى مستشفيات القطاع الخاص الباهضة الثمن، بالرغم من أن منطقة السراغنة، تعد من أفقر الجهات في بلادنا.

توقف أشغال المطرح الإقليمي لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها وتدبير مراكز التحويل. تمت المصادقة على مشروع دراسة الجدوى المتعلقة بإنجاز المطرح وتدبيره في دورة ماي 2021، من قبل مجموعة الجماعات الترابية «التضامن» التي يترأسها رئيس جماعة قلعة السراغنة. وتم تحويل أزيد من 10 مليار سنتيم قصد إنجازه، من قبل وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وجماعة قلعة السراغنة والجماعات الأخرى المساهمة. ومع ذلك، تم تعليق أشغاله، وبقيت التجمعات السكنية في قلعة السراغنة، عرضة لأضرار هائلة من المطرح العمومي المتواجد حاليا في قلب المدينة، بسبب الأوساخ والحشرات وانبعاث الروائح الكريهة، والأدخنة والغازات الصادرة عن حرق الأزبال... إلخ.

توقف الاستفادة من الأسواق «النموذجية» وإغلاقها. ويتعلق الأمر بـ: سوق جنان بكار، سوق جنان الشعيبي، سوق الهنا، سوق المرس، والمركز التجاري مولاي إسماعيل. هذه الأسواق كلف بناؤها مئات الملايين من الدراهم. وكان من المفروض أن تؤوي منذ عدة سنوات المئات من الباعة الجائلين، ولكنها وإلى اليوم مهجورة ومهمّلة وتتعرض للتلف. أصبحت وكرا للكلاب الضالة، ومليئة بالأزبال والمتلاشيات، وروائحها كريهة، وتحولت إلى معضلة بيئية. مما يعني هدرا ماليا، وهدر الجهد والوقت، وهدر فرصة استفادة تجار الخضر والفواكه والمواد الغذائية والفراشة والباعة الجائلين والسكان على حد سواء، من خدمات وتنظيم هذه الأسواق.

لابد أن أشير في هذا الصدد، إلى أن الاقتصاد غير المهيكل في قلعة السراغنة، والذي يدخل نشاط الباعة الجائلون في إطاره، يعتبر الأكثر وزنا من غيره، لاسيما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ويعد أكبر القطاعات الشغلية بالمدينة، ويخفي من ورائه بؤسا شديدا. وقد عانت هذه الفئة كثيرا أثناء فترة الإغلاق بسبب جائحة كوفيد19-.

توقف أشغال مشروع القرية الصناعية، الذي كان من المفروض أن يشمل 600 وحدة صناعية على الأقل. بحسب الوثائق المتوفرة لدينا، فقد تم إبرام العقد بخصوصه منذ ما يزيد عن 7 سنوات، ورصدت ميزانية إجمالية قدرها 106.503.591.00 درهم، بالشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ومجلس جهة مراكش -أسفي، والمجلس الإقليمي لقلعة السراغنة، وغرفة التجارة والصناعة والخدمات، ووكالة الحوض المائي لأم الربيع، وشركة العمران. ولكن لم يعرف طريقه للإنجاز بعد.

توقف أشغال إنجاز مشروع نواة جامعية بقلعة السراغنة، تابعة لجامعة القاضي عياض، على بقعة أرضية تبلغ مساحتها الإجمالية 40 هكتار، كانت في ملكية الجماعة السلالية أهل الغابة زنادة، وهي اليوم في ملكية جامعة القاضي عياض.

اتخذ القرار بشأن هذه النواة الجامعية منذ سنة 2018، بين أطراف الاتفاق المشكّلة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الاقتصاد والمالية، وجامعة القاضي عياض بمراكش، ومجلس جهة مراكش أسفي، والمجلس الإقليمي لقلعة السراغنة، وعمالة إقليم قلعة السراغنة، وجماعة قلعة السراغنة. وخصص لها كبداية غلاف مالي قدره 50 مليون درهم. وكان مقررا حسب الاتفاق الموقع، أن ينجز هذا المشروع الهام في غضون 24 شهرا. تجدر الإشارة إلى أن المشروع متوقف، وأصحاب الأرض الأصليون، لا يزالون لحد الآن يطالبون بمستحقاتهم المالية دون أن يحصلوا عليها!

توقف منذ سنوات عديدة، أشغال بناء السوق الأسبوعي الجديد، وسوق الجملة لبيع الخضر والفواكه، والمجزرة البلدية. تقدمت الأشغال بصددها بأكثر من 40٪ تقريبا، ثم توقفت!

توقف بناء المركب الثقافي والديني بمدينة قلعة السراغنة، الذي رصد له مبلغ يصل إلى 80 مليون درهم على الأقل. وقد تم تعليق أشغال هذا المشروع الذي انطلق منذ ما يزيد عن 5 سنوات، رغم أن مرافقه وبناياته الأساسية وصلت إلى نهايتها تقريبا.

التتمة في الصفحة 07

تتمة الصفحة 06

المناضل حميد مجدي في حوار مع جريدة المناضل(ة)

توقف مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء بالمدينة، والتي رصد لها كبداية مبلغ 18 مليون درهم.

*** ضعف البنية التحتية للمدينة:**

بالنسبة للبنية التحتية والطرقية للمدينة أيضا فهي ضعيفة. الشوارع والطرق الرئيسة وممرات الراجلين بالمدينة محفرة ومتردية، ولم تعد في غالبيتها القصوى قابلة للاستعمال. الإنارة العمومية شاحبة، وشبكة الصرف الصحي تتلاشى وتختنق بمجرد تساقط كمية ولو ضئيلة من الأمطار، أما الحدائق العمومية والمناطق الخضراء فقد تآكلت واضمحلت.

بالإضافة إلى الطرق والأزقة والشوارع المحفرة، هناك احتلال الملك العمومي الذي لم يعد يتحمله السكان، وفوضوية عارمة لشبكة السير والجولان داخل المدينة التي يضيق الناس بها.

*** عدم تسوية الممتلكات الجماعية:**

جماعة قلعة السراغنة تستغل دون ملكية تامة ولا سند قانوني، كل «ممتلكاتها» العقارية العامة والخاصة بالمدينة. هذه العقارات، إما أنها تنتمي للخواص أو لأملاك الدولة (الأملاك المخزنية) أو أراضي الجموع.

بعض هذه العقارات تأوي عددا من التجهيزات والمؤسسات العمومية، والبعض الآخر يأوي مشاريع ذات صبغة اجتماعية واقتصادية. العقار الذي يأوي مقر الجماعة نفسه محتل من قبل الجماعة والمحطة الطرقية وعدد من الحدائق العمومية وسوق الجملة لبيع الخضر والفواكه وبعض منازل السكن المكتراة من قبل الجماعة والمجزرة الجماعية والعقار الذي يحتضن السوق الأسبوعي والعقار الذي يأوي مقهى ومطعم المنزه ودار الضيافة والمستودع أو المحجز البلدي والسوق اليومي الجوطية... إلخ. وبالتالي فإن الجماعة تستخلص من هذه الممتلكات، رسوم وضرائب غير مستحقة في الحقيقة.

إن عدم تسوية الأراضي الجماعية وفق التشريعات والمساطر القانونية ذات الصلة، له العديد من الأضرار التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، الجماعة ذاتها، والمواطنين المستلبة أراضيهم بشكل غير قانوني. ويؤثر ذلك أيضا وبشكل سلبي وكبير على عملية الاستثمار والتنمية في المدينة. فالمركب الاقتصادي والاجتماعي للمدينة على سبيل المثال لا الحصر، والذي أنجزته الجماعة وجرى بيعه لمجموعة من المواطنين الذين حصلوا على تراخيص ببنائه وعلى تراخيص السكن، لا يتوفرون منذ عدة سنوات وإلى اليوم، على شواهد الملكية لعدم توفر الجماعة على الوثائق الضرورية المطلوبة لتأسيس الرسوم العقارية الخاصة!

إن الخرق السافر للقوانين من قبل الجماعة

يؤدي ثمنها غاليا المواطنون والمدينة على السواء.

*** مشكل الأحكام القضائية ضد الجماعة:**

بسبب إدمانها على خرق القوانين والتشريعات الوطنية، فإن الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضد جماعة قلعة السراغنة تفوق مائة دعوة قضائية، وهو ما ترتب عنه من التزامات مالية من ميزانيتها، تُعَد بمئات الملايين من الدراهم. يتعلق الأمر بمصاريف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها، وصائر المسطرة والدعاوي، وإرجاع الحقوق والرسوم والواجبات المحصلة بغير حق.

إن خرق القانون، تسبب بمصاريف ما كان لها أن تكون لو كان أعضاء المكتب المسير، يؤمنون بالقانون ويطبقونه في تدبير شؤون الجماعة. وكان مفروضا لذلك في الحقيقة، أن يتحمل رئيس المجلس وأعضاء مكتبه مسؤولية تجاوزاتهم، ويؤدون هم، من جيوبهم الخاصة، مبالغ الأحكام كلها، وليس من ميزانية الجماعة الضعيفة أصلا. لذلك فإننا نجدهم يواصلون بكل أريحية، وأمام أعين السلطات الإقليمية، التجاوزات القانونية الواحدة تلو الأخرى، ولا يهتمون...

*** عدم تنفيذ الأحكام القضائية:**

على الرغم من أن المادة 181 من القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات المحلية، يعتبر النفقات المتعلقة بتنفيذ القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة، إجبارية بالنسبة للجماعة، وأن الدستور المغربي قد أكد في الفصل 126 على أن «الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع»، فإن الرئيس وأعضاء مكتبه المسير يمتنعون عن تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة ضد جماعة قلعة السراغنة، والتي يعود تاريخ إصدار بعضها لعدة سنوات خلت (2011 و2012 و2013 و2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2020 و2021...). وهذا شطط كبير في استعمال السلطة. عدم تنفيذ الأحكام القضائية أو تأخير التنفيذ، يلحق ضررا جسيما بالمحكوم لصالحهم، ويؤثر سلبا على مصداقية وقوة الأحكام القضائية.

*** مشكل عدم استخلاص المداخيل**

من ضمن الإشكاليات التي تتخبط فيها الجماعة، هو عدم استخلاصها للواجبات والضرائب والرسوم المالية المستحقة، وفقا للقانون وعلى قدم المساواة والعدل بين السكان... فبيان المداخيل على سبيل المثال، التي لم يتم استخلاصها عن سنة 2023، يبلغ: 80.200.092،76 درهم. وهو رقم كبير جدا، وكان بالإمكان، لو استخلص كما يجب أن يكون، توظيفه في مشاريع استثمارية في المدينة، وخلق مناصب الشغل، أو سداد العجز والخصاص المالي الذي تعاني منه الجماعة!

تشكيلة المجلس الجماعي سياسيا: أي أغلبية تسير المجلس؟ وما المعارضة؟

كما هو الشأن في المغرب كله، فإن الانتخابات الجماعية والإقليمية والجهوية والبرلمانية بإقليم قلعة السراغنة، فاقدة للشرعية السياسية. فقد شابتها العديد من التجاوزات القانونية، وكانت مغشوشة إلى حد كبير، واستعملت فيها أموال كثيرة... وبالتالي لا يمكن للذي ولج إلى العملية الانتخابية بهذا الشكل، إلا أن ينتج الفساد، ويستغل مقعده الانتخابي، ويعمل على حماية مصالحه، واسترداد أمواله أضعافا مضاعفة.

كانت عمليات شراء الذمم وتوزيع الأموال كبيرة، ويعلم بها الجميع في قلعة السراغنة، وتمر أمام أنظار السلطات المحلية والإقليمية وبمباركتها. لذلك فإن أساس الفساد وسوء التدبير والاختلاسات في الجماعات الترابية في المدينة والإقليم، نابع من كون الانتخابات، لم تكن على الإطلاق حرة ونزيهة، والغالبية القصوى من المرشحين لها، تبحث عن مصالحها وموقع قدم لها في الكعكة فحسب... وقد أصدرنا بالمناسبة بيانات عبرنا فيها كحزب عن موقفنا السياسي والحقوقي في هذا الاتجاه.

ومنذ انتخاب المجلس الجماعي لقلعة السراغنة بذلك الشكل المعيب وغير الشرعي، تناسلت وتواصلت التجاوزات القانونية والسياسية، والبحث عن المصالح الخاصة للمنتخبين فحسب.

يتشكل المجلس الجماعي لقلعة السراغنة من: 31 عضوة وعضو كما يلي:

5 مقاعد للاتحاد الاشتراكي

التتمة في الصفحة 08